حق الإعارة العامة

ما هو حق الإعارة العامة؟

يمكن أن ينطبق حق الإعارة العامة (PLR) على مفهومين منفصلين:

1. يقع حق الإعارة العامة تحت قانون حقوق المؤلف كأحد الحقوق الاحتكارية المحددة بفترة زمنية والتي تمنح لمالك حقوق المؤلف الخاصة بمصنف محمي. وبموجب هذا الحق يتمتع المالك بالحرية في ترخيص أو منع الإعارة العامة لمصنفه المحمي بعد توزيعه على الجمهور، كأن يتم نشره مثلاً. وقد يكون مالك حق المؤلف هو المؤلف نفسه أو مؤسسة تجارية قام المؤلف بنقل حقوقه إليها، ومن أمثلة هذه المؤسسات دور النشر. ويمكن ترخيص حق الإعارة العامة من خلال مخططات الترخيص والإتاوات التي يتم دفعها لمنظمات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف (والتي تدير حقوق مالكي حقوق المؤلف بالنيابة عنهم). وفي بعض الدول، تم وضع بديل لحق الإعارة العامة في تشريعات حقوق المؤلف يعرف باسم حق التعويض.

2. وقد يكون حق الإعارة العامة أيضاً "حق تعويض مالي"، وهذا الحق يركز بشكل مباشر على المؤلف. فحق الإعارة العامة بهذا المفهوم هو حق مؤلف ما (ليس بالضرورة مالك حقوق الطبع والنشر) في أن يتلقى تعويضًا ماليًّا نظير الإعارة العامة لمصنفه. وفي هذه الحالة يمكن لكل دولة أن تضع معاييرها الخاصة التي تحدد أهلية الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على الإتاوات، كما يمكن وضع هذه المعايير لدعم الأهداف الثقافية، فعلى سبيل المثال قد يتم قصر دفع الإتاوات للمؤلفين الذين يكتبون باللغة القومية وذلك من أجل دعم تنمية الثقافة القومية.

وينطبق حق الإعارة العامة على المصنفات ذات الشكل المادي مثل الكتب المطبوعة والتسجيلات الصوتية. وهو لا ينطبق على المواد الإلكترونية أو الاقتباسات والمعلومات المأخوذة من قواعد البيانات والتي تخضع لحماية رخص.

انظر "العلاقة بين حقوق المؤلف وقانون التعاقد: الموارد الإلكترونية واتحاد المكتبات".

الممارسات

وفقاً للشبكة الدولية لحق الإعارة العامة[28] (PLR International Network)، وضعت تسع عشرة دولة[29] مخططات لحق الإعارة العامة وهناك إحدى عشرة دولة أخرى لديها نظم لحق الإعارة العامة قيد التطوير[30].

ويتعين علينا إدراك أنه لا يوجد حق اقتصادي (مالي) دولي للإعارة العامة، وبعبارة أخرى، لا توجد أية اتفاقية أو معاهدة دولية تلزم الدول بإقامة نظام لحق الإعارة العامة. (في واقع الأمر، تم الاتفاق على استبعاد حق الإعارة العامة أثناء المفاوضات الخاصة بمعاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف في عام 1996 لتفادي تأثير ذلك على المكتبات والتعليم في الدول النامية).

[28] The PLR International Network, coordinated by the UK registrar for PLR, provides assistance to countries on PLR. http://www.plrinternational.com/

[29] Australia, Austria, Canada, Denmark, Estonia, Faroe Islands, Finland, Germany, Greenland, Iceland, Israel, Latvia, Lithuania, Netherlands, New Zealand, Norway, Slovenia, Sweden, United Kingdom

[30] Belgium, Croatia, Cyprus, Czech Republic, France, Greece, Hungary, Ireland, Italy, Japan, Kazakhstan, Liechtenstein, Luxembourg, Malta, Mauritius, Poland, Portugal, Romania, Slovak Republic, Spain, Switzerland

حق الإعارة العامة في الاتحاد الأوروبي

على الرغم مما سبق، فهناك متطلب قانوني من أعضاء الاتحاد الأوروبي يلزمهم بإقامة نظام لحق الإعارة العامة، وذلك لأن المشرع الأوروبي في عام 1992 قدم توجيه (قانون ملزم للدول الأعضاء) بخصوص حقوق التأجير أو الإعارة. وإلى جانب الدول الأعضاء الخمس والعشرين (والتي سيصل عددها إلى سبع وعشرين بحلول عام 2007)، تكون هذه التوجيهات واجبة التنفيذ من قبل الدول غير الأعضاء التي ترغب من الاستفادة من السوق الأوروبية الموحدة، مثل دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، والنرويج، وأيسلندا، وإمارة ليختنشتاين.

وفي واقع الأمر، إن حق الإعارة العامة هو اختراع أوروبي يرجع أصله إلى القرن التاسع عشر عندما رأى مؤلفو المصنفات الأدبية أن عائد مبيعات مصنفاتهم يتعرض لخسائر فادحة نتيجة لتوافر كتبهم من خلال نظام إعارة المكتبات العامة الذي ظهر في ذلك الحين. وكانت الدولة الأولى التي أسست لحق الإعارة العامة هي الدنمرك في عام 1946 وتلتها بعد ذلك بوقت قصير كل من النرويج والسويد.

وبإيجاز شديد، يقتضي القانون الأوروبي من مؤلفي الكتب والأفلام وغيرها من المصنفات المحمية بموجب قانون حقوق المؤلف (وفقاً لحرية اختيار الدول الأعضاء) وغيرهم من أصحاب حقوق المؤلف أن يقوموا إما بترخيص أو رفض إعارة مصنفاتهم لمؤسسات مثل المكتبات العامة، أو يتم تعويضهم مقابل الإعارة العامة. أي بعبارة أخرى، إن القانون الأوروبي يجمع بين مفهومي حق الإعارة العامة.

ومما يذكر أن غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تقبل على حق الإعارة العامة بحماس. ووفقاً لتوجيه عام 1992، كان يتعين على المفوضية الأوروبية أن تصدر تقريراً يصف حالة التوجيه من التنفيذ بحلول عام 1997. ونظراً لتأخيرات خطيرة من جانب العديد من الدول الأعضاء، لم تتمكن المفوضية من كتابة التقرير حتى عام 2002، أي بعد مضي عشر سنوات من دخول التوجيه إلى حيز النفاذ. ومن أصل الخمس عشرة دولة الأعضاء عهدت المفوضية بمهمات إلى ثلاث عشرة منها فرنسا واليونان وأيرلندا ولوكسمبورج وهولندا والمملكة المتحدة. وفي بعض القضايا، استهلت إجراءات الانتهاك أمام محكمة العدل الأوروبية، وذلك بسبب عدم تنفيذ التوجيه على الإطلاق أو بسبب تنفيذه بشكل خاطئ (وفي هذا السياق كسبت القضايا ضد كل من بلجيكا، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا). وبالإضافة لذلك، كانت هناك مخاوف حيال أن تقوم الدول الإسكندينافية بتطبيق حق الإعارة العامة بشكل تمييزي أو أن تمنحها للمؤلفين المحليين أو المقيمين (كما هو الحال في السويد) أو لمواد منشورة باللغة القومية فقط (كما حدث في الدنمرك وفنلندا).

قد يرجع هذا جزئيًّا إلى طبيعة التوجيهات، فهي أداة مرنة للقانون الأوروبي، تترك مساحة للدول الأعضاء للتفسير الخاطئ غير المتعمد للتوجيه أو بعضاً من الحرية فيما يتعلق بالقواعد القانونية المحددة التي هم بصدد تبنيها. وبالفعل، كانت إحدى المشكلات الكبرى أنه على الرغم من سماح التوجيه بمنح الإعفاء لبعض من مؤسسات الإعارة، فقد أعفى عدد من الدول الأعضاء العديد من مؤسسات الإعارة على مختلف أنواعها. ووفقاً للمفوضية الأوروبية، إذا ما تم إعفاء أغلبية مؤسسات الإعارة فسيشكل هذا تهديداً صريحاً لفعالية حق الإعارة العامة.

والسبب الآخر قد يكون أن حق الإعارة العامة بالنسبة لغالبية الدول لم يكن جزءًا من تقاليدها القانونية الوطنية بل عد مفهوماً غريباً يطلب تأسيس نظم جديدة للإدارة والتعويض. كما تساند بعض الدول الأعضاء المؤلفين بأساليب أخرى مثل منحهم إعفاءات كبيرة من الضرائب المفروضة عليهم.

كيف يتم حساب الإتاوات؟

تتبع كل دولة طريقة لحساب الإتاوات تختلف عن الدول الأخرى. ففي الاتحاد الأوروبي يكون التعويض نظير "استغلال" المصنف (مما يعني أنه ذلك يشمل المصنفات المرجعية التي لا تسمح المكتبات بإعارتها الخارجية). وتقوم غيرها بحساب الإتاوات على أساس عدد المرات التي يتم فيها استعارة كتب المؤلف، أو عدد النسخ الموجودة في مجموعات المكتبة، أو عدد المستخدمين المشتركين بها، أو منح مالية مباشرة للمؤلفين الذين تم التفاوض معهم وممثلي المؤسسات المعنية.

وعادة ما تكون قيم الإتاوات للمؤلف ذات قيمة متواضعة، وقد يكون هناك غطاء للحد الأقصى الذي يمكن دفعه للمؤلف الواحد. ولكن المبالغ في مجملها تمثل قيمة كبيره. وفي كل عام يكلف حق الإعارة العامة الدنمرك حوالي 20 مليون يورو (26.6 مليون دولار) أي حوالي 5% من إجمالي إنفاق المكتبات العامة[31]. وفي عام 2006، كلف حق الإعارة العامة المملكة المتحدة أكثر من 11 مليون يورو (15 مليون دولار)[32].

وفي كل الدول باستثناء هولندا يقع عبء دفع مبالغ التعويضات والتكاليف الإدارية الخاصة بمخططات حق الإعارة العامة على عاتق الدولة.

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها[33]

عندما طالب مؤلف دنمركي بتعويض نظير الإعارة العامة لكتبه وذلك أثناء انعقاد المؤتمر السنوي الأول للجمعية الدنمركية للمكتبات في عام 1917، قوبلت فكرته بالرفض من قبل المكتبات والناشرين، مما أدى إلى إشتعال جدل حول إذا ما كانت إعارة المكتبات للكتب تفيد أو تضر مؤلفيها. وعلى الرغم من أن هناك افتراضًا ضمنيًا بأن الإعارة من المكتبات العامة تؤدي إلى خسارة عائد الأرباح الأساسي للإصدرات فهو افتراض لم تثبت صحته. فتعد المكتبات من أكبر المشترين للمصنفات المنشورة والتي عادة ما تقتنيها بكميات مضاعفة. كما تعمل المكتبات على تعريف مستخدميها من خلال استعارتهم للكتب بالمؤلفين الجدد وذلك إما بشكل اتفاقي أو بالإعلان لزوارها عن مقتنياتها الجديدة، ومن ثم فالمكتبات تتيح منبراً لنشر مصنف مؤلف ما على نطاق الدولة.

وعندما تم إرساء حق الإعارة العامة كانت المكتبات الأساس الوطيد الذي قام عليه النظام. حيث توفر المكتبات بيانات حول استعارة الكتب، أو مخزون مقتنياتها من المصنفات أو عدد المستخدمين المشتركين بها، للقائمين على إدارة حق الإعارة العامة للحساب السنوي للإتاوات. ومن ثم يعد تعاون المكتبات أمراً ضروريًا لخلق نظام حق الإعارة العامة والحفاظ عليه وإدارته. وكانت تجربة المكتبات إيجابية إلى حد كبير، وذلك في الدول التي يتم عمل مخططات الإعارة العامة فيها بشكل كفء، وحيث يتم استشارة المكتبات عن كثب فيما يتعلق بإرساء وإدارة تلك المخططات. إن حق الإعارة العامة يخلق فرصًا جديدية لصياغة الشراكات مع المؤلفين ولتعزيز دور المكتبات العامة وذلك، على سبيل المثال، من خلال أمسيات قراءة أعمال المؤلفين التي تقيمها المكتبات.

بيد أن الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا) لا يساند مبادئ حق الإعارة اعتقاداً منه أنه يشكل تهديداً على إتاحة الخدمات بشكل غير مقيد في المكتبات المتاحة للجمهور[34]. فتعد الإعارة العامة أمراً ضروريًا للتعليم والثقافة ويجب توفيرها للجميع بشكل مجاني. ويستند البيان الخاص بموقف الإفلا حيال حق الإعارة العامة إلي عدد من المبادئ الراسخة والتي تشمل:

- القيم الجوهرية الخاصة بالاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات.
- إن المكتبات العامة يجب أن تكون من حيث المبدأ مكتبات مجانية.
- عدم تقييد إعارة المواد المنشورة من خلال التشريعات أو البنود التعاقدية.
- يجب توفير الأموال اللازمة لتمويل حق الإعارة العامة من قبل الدولة ولا يجب أن يتم استقطاعها من ميزانيات المكتبات.

ثم يسترسل البيان ليقدم التوصيات الخاصة بإدراج أو تعديل نظم حق الإعارة العامة، والتمويل، والإطار القانوني، والتعريفات التشريعية، واستشارة المكتبيين وإشتراكهم في تأسيس وإدارة نظم حق الإعارة العامة.

[31] http://www.kum.dk/sw5573.asp
[32] http://www.plr.uk.com/trends/pressrelease/feb2006(1).htm
[33] IFLA CLM Background Paper on Public Lending Right
[34] http://www.ifla.org/III/clm/p1/PublicLendingRigh.htm

حق الإعارة العامة والدول النامية

كما تقول الإفلا بضرورة نبذ حق الإعارة العامة من أجل خدمة الصالح العام الاشمل،وذلك في المواقف التي تعجز فيها دولة ما عن تمويل حق الإعارة العامة بدون اللجوء إلى تحويل موارد من قطاعات عامة أساسية أخرى. وعلى وجه الخصوص، لا يجب إرساء حق الإعارة العامة في الدول التي لا تعد من ذوي الدخل العالي أو المتوسط وفقاً للبنك الدولي.

ويجب أن تكون الأولوية في المقام الأول لاستخدام الأموال المخصصة للأغراض الثقافية والتعليمية في إتاحة التعليم على نطاق واسع وتطوير خدمات المكتبات العامة بشكل جيد وإرساء بنية تحتية. ويجب أن تكون المكتبات قادرة على تركيز ميزانياتها لتحسين معدلات محو الأمية، والاستجابة للمتطلبات التعليمية الأساسية، وتوفير الموارد التعليمية الحديثة وإتحاتها للطلاب، وتطوير الخدمات الخلاقة لتوفير الموارد المعلوماتية اللازمة للمجتمعات النائية والمعدمة مثل العلومات الخاصة بالرعاية الصحية والتقنيات الزراعية والمشاركة الديمقراطية.

حق الإعارة العامة في العصر الرقمي

ينطبق حق الإعارة العامة فقط على المصنفات المادية مثل الكتب المطبوعة. ولا ينطبق على الكتب الإلكترونية أو غيرها من المواد المتاحة على الإنترنت. وهناك علامة استفهام حول دور حق الإعارة العامة في العصر الرقمي حيث يتحكم أصحاب حقوق المؤلف بشكل أكبر في أوجه إتاحة واستغلال المواد الإلكترونية، وذلك من خلال المزج بين الآليات القانونية (الرخص) والتدابير الإلكترونية (نظم الحماية الإلكترونية). فعلى سبيل المثال، عندما يستعير مستخدم كتابًا ما من مكتبة عامة، لا يستطبع مالك حقوق المؤلف الخاصة بهذا الكتاب التحكم فيمن سيقوم بقراءته أو أين، في حين يمكن ممارسة مثل هذا النوع من التحكم في الموارد الرقمية. وعلى المكتبيين أن يكونوا يقظين لضمان أن هذه العوامل ستؤخذ في الاعتبار في أي محاولة لتطوير حق الإعارة العامة ليطبق على المواد الرقمية.

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء حق الإعارة العامة

- بيان المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق حول إجراءات انتهاك حق الإعارة العامة
hthttp://www.eblida.org/position/PLR_Statement_March04.htm

- بحث لجنة حقوق المؤلف وغيرها من الشئون القانونية التابعة للإفلا الخاص بخلفيات حق الإعارة العامة.
http://www.ifla.org/III/clm/p1/PublicLendingRight-Backgr.htm

- البيان الخاص بموقف الإفلا حيال حق الإعارة العامة
http://www.ifla.org/III/clm/p1/PublicLendingRigh.htm

المراجع

- المفوضية الأوروبية لحقوق التأجير والإعارة
http://ec.europa.eu/internal_market/copyright/rental-right/rental-right_en.htm

- الشبكة الدولية لحق الإعارة العامة
http://www.plrinternational.com/